



## الاشتراكي.. إلى أين..؟

يحيى علي نوري

التناقضات الشديدة التي تعترض مواقف قيادات الاشتراكي والتي تجاوز كثير منها المنطق الموضوعية وسجلت أعلى درجات التشدد والتمترس في مواجهة الآخر، لا تعكس سوى مشهد فوضوي بات يمثل كارثة على الحزب الذي أضحي بسبب هذه التناقضات مهدياً أكثر من أي وقت مضى بالانقراض من خارطة السياسة والحزبية اليمنية.

إن فشل الحزب الاشتراكي الذريع في التعاطي مع مسؤولياته الوطنية بروية سياسية ناقية يؤكد عدم قدرته على صناعة القرار السياسي والحزبي الذي يستند على أدبيات وأجندة سياسية ورصيد ضخم من التجربة التي يتطلع من خلالها باتجاه المزيد من الحراك والفاعلية وهو ما يؤكد حقيقة ما ذهب إليه العديد من المهتمين والمتابعين لمسيرة الاشتراكي من أن الحزب ومنذ انطلاقته قد جمد مبدأ الحوار المسؤول عبر مختلف تكويناته وقنواته وفضل الأندفاع نحو فرض إدارته الشمولية وأخضع مواقف الحزب إزاء مختلف قضايا الشأن الوطني لعقلية الشمولية والأحادية في قراراته سواء تلك المتصلة بالشأن الوطني أو بشأنه الداخلي.

الأمر الذي هنا ملاحظ ملبدة بالغيوم وساقط الحزب غير مرة إلى أتون الصراع والتناحر بين قياداته المتشددة والتي فضلت الاستمرار بهذا النهج الدموي على حساب مثل وقيم الحوار المسؤول الذي لو أخذت به لأعقت نفسها والوطن الكثير من الماسي والتداعيات الخطيرة.

وبما أن التناقض الشديد في آراء ومواقف القيادات الاشتراكية بات يمثل تراثاً انعكس على سلوكها ولم تعد بمقدورها التحرر منه، فإنها للأسف الشديد تسير اليوم على نفس هذا الخطى بالرغم من عظمة ما شهدته الساحة اليمنية من تحولات ومتغيرات تاريخية كان ينبغي على قيادات الحزب والمنظمة التعامل معها لايات قدرتها على تحقيق تحول مهم وتاريخي في مسيرة الحزب فتخرج من دائرة الشمولية، إلى دائرة المدرسة الديمقراطية الداخلية وجعل هذه الممارسة المدماك القوي الذي من خلاله يمكن للحزب تنمية الممارسة الديمقراطية قولاً وفعلاً وأداة فاعلة يستعين من خلالها في صناعة قراراته السياسية والحزبية بما يثبت حيويته وفاعليته في الحياة اليمنية عموماً.

قد يقول قائل: إن الاشتراكي اليمني وخاصة بعد مرحلة قيام الجمهورية اليمنية وما نتج عنها من تطورات تاريخية على صعيد الممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان، قد شهد الحزب نقلة مهمة على صعيد تعاطيه مع هذه الاشتراطات والمتطلبات المهمة لتحقيق المواكبة مع قضايا الشأن الوطني كنتيجة حتمية للتفاعلات التي شهدتها حياة الحزب الداخلية الجديدة والتي أفرزت جميعها العديد من الوثائق السياسية والتنظيمية ووقف أمامها الحزب آخر مؤتمر عام له، إلا أن هذا القول ووفقاً لمعطيات المشهد السياسي والتنظيمي الذي يعيشه الحزب حالياً يؤكد أن الحزب قد تعامل مع هذه المتطلبات بصورة سطحية لا تعكس قناعاته الحقيقية ويعني أن ما آتاه من تعاط مع مبدأ الرأي والرأي الآخر داخل صفوفه وتكويناته لم يكن سوى مجرد أقتعة بخفي وراءها عقلية الجامدة وحشية إلى ماضيه الشمولي.

وأبرز دليل على هذا الاستنتاج هو أن مواقف الحزب إزاء مجمل القضايا الوطنية لا تمتلك رؤية عميقة ومستوعبة تماماً لكافة أبعاد الصورة الكاملة للحدث السياسي والحزبي الذي تشهد خشية المسرح السياسي اليمني والمتسمة بدرامياتها المتسارعة، وظلت مواقفه تعبر عن حالة سطحية سرعان ما اعترها الفشل والإخفاق..

ومن أمثلة ذلك أن ما يدعيه الحزب اليوم من نقاعة وطنية وحدوية هائلة تناهت عبر مسيرته لم نجد ما يؤكد على الواقع ودرجة عالية من الوضوح والشفافية هذا الإيعاء. حيث يجد المتابع والراصد مواقف الحزب إزاء قضية الوحدة اليمنية وبالرغم من إدراك الحزب وقياداته بكونها أعظم قضية استراتيجيّة لليمن بأن الحزب ووفقاً لتصوراته الشمولية يندفع باتجاه التعاطي مع هذا الهدف باتجاه معاكس لمعاني مثل وقيم الوحدة بكون قضية الوحدة اليمنية تعد من أعظم قضايا شعبنا الاستراتيجية فإن الحزب ووفقاً لاستنتاجات عقلية الشمولية يهرول بالاتجاه العكس لمعاني مثل وقيم الوحدة متخذاً مواقف مبهززة من قضية الوحدة بمعنى أنها مواقف قادرة للأخذ والرد يحاول من خلالها تحقيق مكاسب سياسية ودون أي اختراعات منه برغم علمه برفضها القاطع بأي مساس بالوحدة ومهما كانت المبررات والحججيات.

إن استمرار الحزب على هذا المنوال قد أثر كثيراً على طبيعة علاقته بمختلف المنظمات والأحزاب السياسية الفاعلة للوطن بل وخلق لنفسه واقعاً مأساوياً ليس على الوطن وإنما على نفسه، حيث زادت هذه المواقف احتقانات داخلية وجعلته يظهر على خشية المسرح السياسي بالمرزوي بعيداً عن معطيات الحياة اليمنية الجديدة.. ويسجل لنفسه من خلالها المزيد من الإغتراب والعدو والإنزواء مع المهوم والتطلعات الحقيقية لأبناء وطنه من ٢٢ مايو..

ومن أبرز المؤشرات الخطيرة لهذا الإنزواء ما نجده في حالة شلل ذريع تعاني منها تكويناته وجعل نشاطها مقتصر على مناسبات إصدار البيانات الجوفاء بغرض الدعاية السياسية والإعلامية.

وهذا الجمود لم يات عفويًا وإنما جاء نتيجة لتهاون متعدد من قبل قيادات في الحزب تحرض على قطع سبل الاتصال والتواصل بين قيادات الحزب وتكويناته خاصة في العديد من المحافظات التي نجد فيها تفاعلاً ما مع الحزب وهو تفاعل تنظر له هذه القيادات بخشية وتخوف كبيرين ناتجين بفعل ما تتبعه أي هذه القيادات من سياسات ومواقف وتطلعات باتجاه ما تسميه «بالمسألة الجنوبية».. ولا يختلف اثنان بتمتعان بعقل ورؤية سديدة وضائبة في أن هذا المسلك الخطير للحزب والذي عبر عنه مضامين بيانه الأخير والذي يدل ويكل ثانياً مفرداته بأن العقلية السياسية للحزب في حالة غيبوبة أو بالأحرى أن الحزب في حالة موت سريري وصحته منها تحتاج إلى معجزة حقيقية تحدث من داخله حتى تعيده إلى بداية طريق الصواب طريق مسيرة الوطن اليمني في الديمقراطية والمشاركة الشعبية..

خلاصة: إن كل ما نلتمسه اليوم من ضجيج اشتراكي ومن حالات تخبط وارتباك لقيادات الحزب بالإضافة إلى تسارع عملية التحولات والمتغيرات التي شهدتها الساحة اليمنية على صعيد الحياة السياسية والحزبية وما تفرزه هذه التحولات من معطيات وما تفرزه من متطلبات واشتراطات لتحقيق المواكبة معها جميعاً تمثل قضايا بل معجزات يستحيل على الاشتراكي السير نحو الأمام دون التعاطي معها بإرادة ورؤية سياسية لا تلتن.. وهو ما يؤكد المشهد الحزبي المهزوز، والذي يضع تساؤلاً مفاده..

الاشتراكي إلى أين؟ وهو تساؤل تؤكدته مجمل الدلائل المتوافرة لدينا عن الحال السياسي والتنظيمي المنهار للاشتراكي بأن الحزب أصبح قاب قوسين أو أدنى من إعلان وفاته بصورة رسمية وهو ما يتطلب على ما تبقى من عقلاء في الحزب، التفكير مبكراً عن صيغة حزبية جديدة إن كان مازال لديهم رغبة في خوض غمار تجربة حزبية جديدة تستند لمثل وقيم اليمن الجديد الديمقراطي الموحد.

## مواجهة الأسباب.. تسبق مواجهة التحديات

# هنا تكمن قوة المؤتمر

\* بحلول الرابع والعشرين من أغسطس ٢٠٠٧م يكون قد انقضى ربع قرن من الزمن على تأسيس المؤتمر الشعبي العام، وخلال هذه الفترة تمت أحداث جسام غيرت كثيراً من واقع اليمن وجعلته من أكثر دول المنطقة انفتاحاً واسبقها إلى تبني الديمقراطية في الوقت الذي اعتقد فيه الكثير من المصلين السياسيين أن اليمن من أصعب الدول في العالم التي لا يمكن أن يصبح نظامها السياسي متوائماً مع تطورات العصر.. وتعود نظرتهم إلى الرؤية القاصرة عطفاً على الماضي القريب وتركت الإمامة الكهنوتية والاستعمار البريطاني وما خلفاه من تخلف في اليمن، كما أن الاستقلال جلب معه الاختلاف والافتتال وانتشار أفكار مستوردة فزادت من تخلفه وتمزقه..

د. عبدالله علي الخالقي ❖

## شعبية المؤتمر حققتها خطابها السياسي العقلاني

خارجاً عن الشرعية والنظام الذي أقره الشعب.

تحديات تتطلب مواجهتها

ورغم هذا العطاء للمؤتمر الشعبي العام وحضوره في كل شبر من الوطن فإن هناك تحديات تواجهه وتؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في حجم تواجده في هذه المنطقة أو تلك لا بد من دراستها ومواجهتها بكل جد ومصداقية، وبعضها نابع من واقع الحياة الداخلية والبعض الآخر تعود إلى التطورات والمتغيرات الدولية التي جعلت من العالم قرية واحدة جعلت من عمليات التنقل وتجاوز الحواجز والحدود القطرية أسهل ليس فقط للسلع، وإنما أيضاً للخدمات والأفكار والثقافات مما يجعل التأثير على النسيج الاجتماعي لأية دولة محكاً حقيقياً أمام القوى والفعاليات الوطنية التي تنشأ المحافظة على الوحدة الوطنية.

ولذا كان إشعال الفتن من خلال المطالب التي تبرز أمامنا في هذه اللحظة التاريخية والتي لا يثبت أي فرد منا أن هناك أيادي خارجية تقدم قائد المسيرة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح بمقترح تحديد فترة الرئاسة بفترة ثلاثين عاماً بدلاً من تسع سنوات مفتوحة منعاً للاحتكاك وجعلها متداولاً بين الكفاءات والمقتدرين من مختلف الأجيال والاتجاهات السياسية وأصبحت واقعاً معاشاً بعد إقرارها دستورياً..

وشهدت الجمهورية اليمنية دورتين انتخابيتين رئاسيتين الأولى في ٢٠٠٦م، والثانية في ٢٠٠٦م أشاد العالم بمراحلها وبالحرية والديمقراطية التي يتمتع بها جميع المتنافسين ووضوح كامل يشير إلى ذلك تقرير الاتحاد الأوروبي بهذا الشأن «شهدت الانتخابات الاشتراكية الكاملة لجميع الأحزاب السياسية وكان من العلامات البارزة فيها درجة الحرية التي تمتع بها جميع المرشحين في المجتمع والتعبير عن وجهات نظرهم وللمرة الأولى في التاريخ السياسي اليمني والإقليمي يواجه رئيساً حالياً تحدياً حقيقياً في صناديق الاقتراع» لقد آمن المؤتمر الشعبي العام منذ الوهلة الأولى إيماناً بأن صناديق الاقتراع هي الفيصل بين الفرقاء وأي إجراءات بالتمثيل خارج هذا الخيار يعتبر

إن المؤتمر الشعبي العام يدرك أن للظروف والمتغيرات الإقليمية والدولية والتدخلات الخارجية دورها، غير أن بعض النواقص ونقاط الضعف الداخلية من أهم العوامل التي تجعل من هذه التحديات وكان الأمور تتحدر إلى الأسوأ وبالتالي فإن مواجهة الأسباب تسبق مواجهة التحديات ذاتها، ولهذا يقف المؤتمر الشعبي العام بين فترات انعقاد مؤتمراته بعقد دورات اعتيادية واستثنائية

اللجنة الدائمة لمناقشة وتشخيص الأوضاع الداخلية (للوطن والتنظيم) بهدف تطوير أساليب العمل المستقبلي لمواجهة المستجدات الطارئة، وهذه الدورة ماهي إلا واحدة منها.

تقاسم وتراخي

ولو عدنا إلى قراءة الأطروحات التي برزت أمامنا خلال الأشهر القليلة الماضية وبالذات بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية والمحلية نجد أن التقاسم والتراخي من قبل الإدارات المسؤولة (مكاتب الوزارات) لاستطلاع تفرقة بل هو السبب الحقيقي لمظاهر التحركات التي أثارها المترصون في محاولة المساس بوحدة ومجزأتنا.

الإدارات المختصة في المسئولة المباشرة على إدارة شؤون الحياة اليومية للمواطن وتلمس همومه واقتراح الحلول للإشكاليات والمصاعب ورفعها للجهات العليا، لكن اللامبالاة لدى بعض القيادات الإدارية وعدم النظر في حقوق الموظفين والمواطنين وبالذات من قبل مديري العموم الذين يعكسون وجه السلطة يظل المؤتمر الشعبي العام يتحمل تبعات تصرفاتهم وفشلهم وهذا يجب تجاوزه.

الحقيقة التي لا بد من قولها هي أن هناك عجزاً حقيقياً في عمليات التقويم للإدارة العامة، ولا بد لنا من إعادة النظر في إصلاح الموازنة والإدارة المالية وضورية ترشيدها الإنفاق العام وحشد الإيرادات وتوجيهها الوجهة الصحيحة من أجل تلبية احتياجات ومتطلبات الحياة المتزايدة، كما أن الشفافية والوضوح في الأداء المؤسسي وتحقيق التقدم الاجتماعي والمضي قدماً بالخيار الديمقراطي إلى منتهاه يتطلب اتخاذ إجراءات حازمة ضد المتلاعبين بالمال العام.

إن المهمة القادمة التي تقف أمام المؤتمر هو الاهتمام أكثر بالإدارة وتحسين أداء المؤسسات الحكومية ووضع برنامج فخامة الرئيس موضع التنفيذ الفعلي والذي ضم تسعة عشر محوراً يتقدمها محور خاص بالإدارة الحديثة، وجميعها تخدم المواطن وتمتدز دولة المؤسسات، في تقديري أنها تحتل الخمسة عشر محوراً الأخرى وتحقيق النجاح في الجانب الإداري يحل القضايا المتعلقة بالاقتصاد وجذب الاستثمار وحل البطالة ورفع المستوى المعيشي.. وهي مسؤولية جسيمة لا يقدر عليها سوى الأخصام من الإداريين.

\* أمين عام جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا - رئيس فرع المؤتمر.

